

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

9 رمضان 1437 – 14 يونيو 2016





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
13	حقوق الإنسان فى العالم



## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## 4 مراحل لتطبيق رسوم الأراضي البيضاء تبدأ من 5 آلاف

### متر.. وعقوبات تنتظر المتهربين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016  
<http://www.alhayat.com/Articles/16067165>

الرياض - هليل البقمي

أقرّ مجلس الوزراء في جلسته أمس (الاثنين) اللائحة التنفيذية لرسوم الأراضي البيضاء، ورفع وزير الإسكان ماجد الحقيّل شكره وتقديره لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد وولي ولي العهد - يحفظهم الله - على إقرار مجلس الوزراء لتلك اللائحة، مؤكداً أن هذه الخطوة ستسهم في خفض عمليات الاحتكار والاحتياز، إضافة إلى أنها ستؤدي إلى توازن العرض والطلب في السوق العقارية، ما يؤدي إلى توفير وحدات سكنية وأراضٍ مطورة بأسعار مناسبة لجميع فئات المجتمع، مبيناً أنها تعدّ من المبادرات التي تعمل عليها الوزارة لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحسين أداء القطاع، ورفع مساهمته في الناتج المحلي، ما يؤدي إلى تمكين المواطنين من امتلاك السكن اللائح.

وقال: «هذه الموافقة تؤكد حرص القيادة على تلّمس حاجات المواطنين، وتوفير سبل الرفاهية والحياة الكريمة لأبناء هذا الوطن، وتسهيل امتلاكهم وحصولهم على المسكن المناسب»، منوهاً بدور مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في صدور هذا القرار، الذي جاء متزامناً مع إعلان المملكة لرؤيتها 2030، وكذلك بدء برنامج التحول الوطني 2020، الذي يُعد أول البرامج التنفيذية في الرؤية السعودية، وحظي بدعم وموافقة مجلس الوزراء الأسبوع الماضي، لتأتي اللائحة التنفيذية مواكبة لحرص القيادة الحكيمة واهتمامها الكبيرين بإحداث نقلة نوعية في أداء وديناميكية العمل الحكومي وتسريعه.

وكشف وزير الإسكان ماجد الحقيّل أنه سيتم تطبيق الرسوم على الأراضي الخاضعة لتطبيق الرسم وفق أربع مراحل أولها الأراضي غير المطورة بمساحة عشرة آلاف متر مربع فأكثر، والواقعة ضمن النطاق الجغرافي الذي تحدده الوزارة، وتشمل المرحلة الثانية الأراضي المطورة العائدة لمالك واحد في مخطط معتمد واحد، والتي تزيد مساحتها على عشرة آلاف متر مربع، والثالثة للأراضي المطورة العائدة لمالك واحد في مخطط معتمد واحد، وتزيد على خمسة آلاف متر مربع، فيما ستكون المرحلة الرابعة للأراضي المطورة العائدة لمالك واحد في مدينة واحدة، والتي تزيد مساحتها على عشرة آلاف متر مربع، مؤكداً أنه إذا كانت الأرض الخاضعة للرسم يملكها أكثر من شخص، سواء من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية فيكون كل منهم ملزماً بسداد جزء من الرسم بقدر حصته من ملكيتها.

وأشار إلى أنه سيتم البدء في تطبيق الرسوم على الأراضي الخاضعة من يوم الأربعاء 10 رمضان، مبيناً أن التبليغ عن الأراضي الخاضعة للرسوم يتم عبر الموقع الإلكتروني المخصص للنظام lands.housing.sa، وسيكون تقدير قيمة الأرض الخاضعة لتطبيق الرسم وفق عدد من المعايير، أهمها موقع الأرض ضمن حدود النطاق العمراني، واستخداماتها، وتضاريسها، وأنظمة البناء المطبقة عليها، وتوافر الخدمات العامة فيها، ووصول المرافق العامة إليها.

وأفاد وزير الإسكان بأن تقدير القيمة العادلة للأرض الخاضعة لتطبيق الرسم سيتم وفق لجنة واحدة أو أكثر تُشكل في الوزارة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يكون أحدهم من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين (تقييم)، ويشترط فيهم توافر الخبرة الكافية للقيام بأعمال تقدير العقارات، مشيراً إلى أنه سيتم تقدير القيمة العادلة وفقاً للمعايير والضوابط المنصوص عليها في النظام واللائحة وتصدر قراراتها بالأغلبية، كما أنه ستصدر قواعد عمل تلك اللجنة وإجراءاتها بقرار من الوزير. وأكد أن «الوزارة ستتخذ الإجراءات اللازمة لضمان تطبيق الرسم بعدالة، ومنع التهرب من دفعه»، لافتاً إلى أنه من بين تلك الإجراءات توحيد معايير التطبيق والتقويم في جميع المناطق والمدن والفئات المستهدفة، ووضع الآليات اللازمة للتحقق من صحة البيانات المقدمة على الأرض، ويتم ذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كما أنه سيتم التنسيق مع الجهات المعنية لضمان عدم استغلال تغيير استخدامات الأرض - بعد صدور الإعلان الذي يشملها - للتهرب من دفع الرسم، منوهاً إلى أن اللائحة تشجّع أصحاب الأراضي البيضاء على تطوير أراضيهم وبنائها خلال الفترة الموضحة فيها لتفادي دفع الرسوم.

وقدم الحقييل الشكر والتقدير الى شركاء النجاح الذين أسهموا في اعداد اللائحة وهم وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة التجارة والاستثمار.

كما قدم الشكر للجهات التي ساعدت في اعداد خرائط الانظمة الجغرافية وهي وزارة البيئة والمياه والزراعة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وامانة مدينة الرياض، هيئة تطوير مدينة الرياض، وامانة العاصمة المقدسة، وامانة المدينة المنورة، وامانة محافظة جدة، وامانة المنطقة الشرقية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وشركة المياه الوطنية والشركة السعودية للكهرباء. بينما أسهم مركز المعلومات الوطني بالتعاون مع برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية (بىسر) ووزارتنا العدل والتجارة والاستثمار في تجهيز الربط التقني في الموقع الالكتروني لتسجيل الاراضي.

### 3 خطوات لإعلان الأراضي

المخالفة وتحصيل رسومها

أظهرت اللائحة التنفيذية لرسوم الأراضي البيضاء ثلاث خطوات لتطبيق المخالفات التي سيتم تسجيلها على المخالفين، تبدأ بإعلان تسجيل المخالفة، ثم إصدار القرار بتسجيل «مخالف»، وصولاً إلى تحديد موعد لتحصيل الرسوم المترتبة على المخالفة.

وكشفت اللائحة (اطلعت «الحياة» عليها) عن تحديد نحو عام واحد موعداً لتحصيل رسم المخالفة منذ الإعلان عن تسجيل المخالفة، التي تمرّ بفترة ستة أشهر ليتم إصدار القرار، وبيّنت الفترات الزمنية للتسجيل والتحصيل في نظام رسوم الأراضي البيضاء ضمن اللائحة التنفيذية التي أعدتها وزارة الإسكان وأقرّها مجلس الوزراء أمس (الإثنين) أن فترة التسجيل ستكون ستة أشهر منذ الإعلان عن تطبيق اللائحة التي كشف وزير الإسكان عن سريانها منذ اليوم الأول لإعلانها، ثم إصدار قرار المخالفة الذي يمنح المخالف فرصة للرد والاعتراض خلال 60 يوماً من تسجيلها، ليتم تحصيل الرسم على خلال عام واحد.

وتضمنت اللائحة بحسب تصريح وزير الإسكان أنه سيتم تشكيل لجنة لتقدير القيمة العادلة للأرض الخاضعة لتطبيق الرسم، تضم متخصصين لا يقل عددهم عن ثلاثة أشخاص أحدهم من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين (تقييم)، إضافة إلى المتخصصين من ذوي الخبرة في التقدير العقاري، كما تشمل اللائحة حزمة من الضوابط والأنظمة التي تضمن عدم التهرب من دفع الرسوم، أو التلاعب بتغيير استخدامات الأراضي التي تكون داخل نطاق فرض الرسم.



## عضو «شورى» لـ «الحياة»: الجدل يحتدم دائماً بسبب المرأة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/16064694>

الرياض - سعاد الشمراني

يكاد يصبح من المسلّم به اعتراف أعضاء مجلس الشورى «الضماني» باحتدم الجدل في المجلس، ووجود تعطيل لمطالبات، وعثرات أخرى، كلما تعلّق الأمر بالمرأة، على رغم تأكيد الجميع أن لها حقّ المواطنة والمشاركة في الحياة العامّة مثل الرجل، وأنهم بصفّتهم أعضاءً لمسوا قوّتها ومهارتها في قراءة ما بين السطور، وتركيزها على جميع تفاصيل التقارير التي ترد إلى المجلس، وإسهامها في اتخاذ القرار. وقال عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله الفيقي: «لطالما احتدم الجدل في المجلس، وعُطّلت مطالبات، أو عُثرت قرارات، كلما تعلّق الأمر بصوتٍ حول ذلك المخلوق الغريب المسمّى المرأة». وظهر هذا الرأي جلياً في ما ذكره أحد الأعضاء، الذي رأى أن انضمام المرأة إلى «الشورى» كان قراراً مهماً، «لتحطيم جدران عاتية عتيقة من التقاليد والعادات والأعراف، لا تتماشى لا مع دين ولا عقل ولا عصر»، مشيراً إلى أن مطالبة المرأة بإحداث تغييرات كبرى خلال أربعة أعوام، «هو حيفٌ في حقّها، وقد يأتي هذا الأمر كذلك للتقليل من شأنها»، رافضاً التساؤلات التي تأتي عما فعلت المرأة في مجلس الشورى، والزعم بأنه أنه لا حاجة لوجودها في المجلس! وهو «كلام مردود لعدة أسباب»، بحسب قوله. إلى ذلك، قال عضو آخر إن هذه الدورة (السادسة) تعد أنشط وأقوى الدورات، والسبب هو مشاركة المرأة، وحضورها الملموس، الذي أكدته رئاستها لعدد من اللجان فيه. وأكد عضو مجلس الشورى عبدالله الفيقي، أن التصحيح التاريخي الذي اتّخذه الملك عبدالله، رحمه الله، بتعيين المرأة في عضويّة مجلس الشورى كان خطوة حيويّة وتحوليّة جداً. وأضاف الفيقي في حديثه إلى «الحياة»: «نحن مجتمع وراثنا ثقافة لا

تعطي المرأة دورها في المجتمع، إلا في حدود نمطية ضيقة، إلى درجة أننا لا نجد في تراثنا العربي، لفظ «مستشارة»، وإنما نجد لفظ «مستشار»، كما في «الهوامل والشوامل»، (لأبي حيان التوحيدي)، أو «بهجة المجالس وأنس المجالس وشحن الزاهن والهاجس»، (لابن عبد البرّ القرطبي). بل حتى شاعر المرأة القديم - كما يسمى - (عمر بن أبي ربيعة)، كان يقول: «وَقَلَنْ لَهَا وَالْعَيْنُ حَوْلَكَ جَمَّةٌ/ وَمِثْلُكَ بَادٍ مُسْتَشَارٌ مَقَامُهَا. واستطرد: «مع أن الشاعر هنا يشير إلى امرأة، لكنه يُذكر الوصف: «مستشار»، لا «مستشارة». فهل هذا بمحض المصادفة، أم أنه لأسباب لغوية، ليس إلا، أو لضرورة شعرية؟». ويعود ويؤكد أن ذلك ليس مصادفة «بل هو شأن ثقافي قيمي قديم لمجتمع ذكوري عريق». مضيفاً: «ينطبق هذا على استعمال (عضو الشورى)، بالتذكير، إشارة إلى السيدة العضوة في المجلس، مع أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز استعمال (عضوة) في حق المرأة، واللغات تكشف عقليات مستعملها وثقافتهم». وتابع: «لا غرابة أن نجد ابن المقفع يكرّس تلك الثقافة في قوله، في ما يورده عنه ابن قتيبة في «عيون الأخبار»: «إيّاك ومُشاورة النساء، فإن رأيهنّ إلى أفنّ، وعزمهنّ إلى وهنّ». مع أن المرأة العربية عرفت في تاريخها القديم حُرّيّة في الحُكم والمشاركة السياسية. وفي الإسلام حسبنا بنموذجي خديجة وعائشة من شخصيتين اقتصاديتين سياسيتين قياديتين، ما كان يستنكف الرسول من استشارتهما، بل اللجوء إلى ما تشيران به في الملمات والمواقف. «وقال الفبي: «إن ذلك التاريخ في النظر إلى المرأة، هو ما سعى الملك عبدالله بن عبدالعزيز، رحمه الله، إلى تصحيحه بقراره التاريخي، من أجل ردّ اعتبار أصيل للمرأة، مشاركة في صنع القرار. وهو أمر اضطراريّ كان لا بُدّ منه اليوم، كما كان تعليم المرأة بالأمس أمراً شائكاً يحتاج إلى قرارٍ تغييريّ أعلى، اتّخذه الملك فيصل بن عبدالعزيز، رحمه الله، لأن التعليم أيضاً كان قد حُرّم على المرأة عبر تاريخ الظلام المتوارث. «وزاد: «لطالما احتدم الجدل في المجلس، وعُطّلت مطالبات، أو عُثرت قرارات، كلّمّا تعلق الأمر بصوتٍ حول ذلك المخلوق الغريب المسمّى «المرأة»، مع أن المرأة لها حقّ المواطنة والمشاركة في الحياة العامة مثل الرجل! نعم، كان قراراً مهماً لتحطيم جدران عاتية عتيقة من التقاليد والعادات والأعراف، لا تتماشى لا مع دينٍ ولا عقلي ولا عصر، غير أنه قرار يستتبع - في الواقع - قراراتٍ مساندة، كما يستتبع لزوم التفعيل الصحيح، ليرى النور على النحو الإيجابي الذي توخّاه ذلك القرار المتحصّر. «وذكر الفبي أن مطالبة المرأة بإحداث تغييرات كبرى خلال أربعة أعوام هو حيفٌ في حقّها، وقد يأتي هذا الأمر كذلك للتقليل من شأنها. ورفض التساؤلات التي تأتي عما فعلت المرأة في مجلس الشورى؟ ودلالته على أنه لا حاجة لوجودها في المجلس! «وهو كلام مردود لأسباب عدة منها أن «عضوة» المجلس ليست معنيّة بشؤون المرأة فقط. بل هي معنيّة بشؤون الوطن والمواطن، مثل «عضو» المجلس تماماً، وجميع الأعضاء يعملون وفق آليات محددة وصلاحيات معيّنة، كما أن أي مبادرة لا ترى النور، لأسباب من داخل المجلس أو من خارجه، لا يصحّ تجاهلها، فالأعضاء يعملون ضمن فرق عمل، وبآليات نظامية، قد تؤخّر القرار، أو تُعوقه، لأن العمل في النهاية عمل جماعي، وإقراره يتوقف على أن يحظى بأغلبية نظامية 76 صوتاً من المؤيدين، فإذا نقص صوت من تلك الأصوات، سقط المقترح، إضافة إلى أن كل القرارات المتعلقة بالمرأة، خلال السنوات الماضية من الدورة السادسة، كان للمرأة فيها القدر المعلى، اقتراحاً، أو تأييداً أو مناقشة. «وحول ما يتعلّق بنظام «التحرش»، أوضح الفبي أنه أقدم من عضوية المرأة في المجلس، «وأذكر أنها كانت بداية فكرته منذ الدورة الرابعة، وأنه نوقش في الدورة الخامسة في لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب. ثم ارتئي أنه يشمله نظام أشمل حول «منع الإيذاء»، ثم انتقل من لجنة إلى أخرى، وقال «أنا، شخصياً، أرجو أن يرى النور بوصفه تشريعاً، وأن يصبح نافذاً بعد ذلك، فليس المهم أن يصدر قرار، أو أن يُقرّ نظام، بل أن يصبح محلّ التطبيق، وإلا فما أكثر الأنظمة، وما أقلّ التطبيق، في كثير من الحالات.»

القحطاني: نجاح «الشورويات» يمهد لتوزيع «المرأة»  
أكد عضو الشورى محمد القحطاني أن الدورة السادسة الحالية لأعضاء مجلس الشورى من أنشط وأقوى الدورات، مرجعاً ذلك لمشاركة المرأة في المجلس، مشيراً إلى أن حضور المرأة في الشورى ملموس، بحيث تميزت بقوة المناقشة وأسهمت في إقرار مشاريع وتعديل أنظمة قائمة، وشاركت في مواضيع متعددة تهم الطرفين للرجل والمرأة. «وأضاف لـ«الحياة»: «إن نجاح المرأة في مجلس الشورى، خصوصاً أنها تولت رئاسة لجان مثل لجنة حقوق الإنسان واللجنة الاجتماعية، من شأنه أن يؤهلها لأن تكون وزيرة أو سفيرة، فهي قادرة على أن تخدم وطنها. «وأشار إلى أنه حينما ترأست حمدة العنزي اللجنة الاجتماعية ذكر في مداخلة له «أن هناك اختلافاً واضحاً في كتابة التقارير وبطريقة مميزة وذلك لتميز المرأة بالدقة والشفافية». «وبين أن المرأة في الشورى خدمت بنات جنسها في تقارير كثيرة، فلا يخلو تقرير لأي جهة إلا وتطالب فيه بتوظيف أكثر للنساء بما يناسبهن، وسعت حتى نجح تقرير الأحوال المدنية في حصول المرأة على سجل الأسرة، وصولاً لاهتمامها بصحة المرأة. وتمنى القحطاني أن يناقش الشورى مقترح قيادة المرأة السيارة، مؤكداً أنه لو نوقش بكل شفافية، فسُتسمع وجهات النظر على الأقل، وتمنى أن ينظر إلى نظام التحرش من زاوية مختلفة من خلال المناقشة أيضاً، قائلاً: «في مناقشته يمكن إقراره، أو أن يتم تفعيل أنظمة تحمي من التحرش.»

## ولي ولي العهد زف البشرى لهم خادم الحرمين يأمر بإلحاق 2628 طالباً وطالبة ببرنامج الابتعاث

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م  
<http://www.alriyadh.com/1511338>

واشنطن - واس  
حرصاً من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على تلمس احتياجات المواطنين والمواطنات، والاهتمام بقضاياهم، فقد زف صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع البشرى للطلاب والطالبات في الولايات المتحدة الأميركية بأن خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- أمر بإلحاق الطلاب والطالبات الدارسين حالياً على حسابهم الخاص في الولايات المتحدة الأميركية بالبعثة التعليمية ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وعددهم (2628) طالباً وطالبة ممن أنجزوا الساعات المسموح بها للالتحاق بعضوية البعثة، أو ممن بدأوا الدراسة الأكاديمية في جامعات موصى بها، وفي التخصصات المعتمدة في البرنامج ولم ينجزوا الساعات المسموح بها للالتحاق بالبعثة.



## حفرة صرف تبتلع طفلاً في حفر الباطن .. و"الأمانة" تتهم المقاول

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م  
<http://www.al-madina.com/node/683007>

عبدالله عابد - حفر الباطن  
لقى طفل مصرعه مساء أمس الأول، بعد سقوطه في حفرة بمشروع تصريف مياه تحت الإنشاء في محافظة حفر الباطن، وهرعت فرق الهلال الأحمر والدفاع المدني لمكان الواقعة ولكنها لم تنجح في انقاذ الطفل الذي لفظ انفاسه الاخيرة قبل وصولهم.  
وأقيمت صلاة الجنازة على الطفل الفقيد بعد صلاة التراويح مساء يوم أمس الأول في جامع القصير بحفر الباطن وتم دفنه في مقبرة الشهداء، وقدم رئيس بلدية محافظة حفر الباطن بالإنيابة خالد بن عبدالله الحربي ومنسوبي البلدية العزاء لأسرة الطفل.  
وحملت امانة المنطقة الشرقية المقاول المنفذ للمشروع المسؤولية عن الحادث، مؤكدة قيامه بازالة وسائل السلامة حول قناة تصريف المياه التي لقي الطفل الفقيد فيها مصرعه وعدم التزامه بمخاطبات الامانة الرسمية بشأن ضرورة توفير وسائل السلامة حفاظاً على الارواح والممتلكات.

و عبّر رواد موقع التواصل الاجتماعي تويتر من خلال هشتاق «#وفاة طفل بحفر الباطن بحفرة صرف» عن غضبهم من تأخر إتمام مشروع تصريف المياه لحفر الباطن كثير، مما تسبب في وفاة الطفل، فيما طالب آخرون بتصعيد القضية مسؤولية المقاول

وأوضح المتحدث الإعلامي بأمانة المنطقة الشرقية محمد بن عبدالعزيز الصفيان، أن موقع حادثة الوفاة في شارع حمزة بن عبدالمطلب، يتوسطه قناة خرسانية منفذة مسبقاً لتصريف مياه الأمطار، وتم إزالة الأسفلت المجاورة لتلك القناة من الاتجاهين وإعادة سفلنته وأرصفته وانارته.

وأضاف الصفيان انه سبق أن تم توجيه خطاب من قبل البلدية للمقاول المنفذ للمشروع يتضمن حث المقاول على توفير وسائل السلامة اللازمة لقناة التصريف حتى يتم الانتهاء من تنفيذ كافة أعمال السفلنتة والارصفة والإنارة وبناء على ذلك قام المقاول بتوفير صبات خرسانية وتم تركيبها محيطة بالقناة، إلا أن المقاول قام بإزالة تلك الصبات الخرسانية المحيطة بالقناة الخميس الماضي، تمهيداً لتنفيذ أعمال السفلنتة دون تنسيق مسبق مع مهندس البلدية المشرف على المشروع او مع الاستشاري المشرف على مشاريع البلدية ولم يتم بإعادة تأمين القناة بوسائل السلامة اللازمة عند الانتهاء من تنفيذ أعمال السفلنتة بنفس اليوم الذي وقعت فيه وفاة الطفل.

وأشار الى أنه تم توجيه خطاب رسمي للمقاول من قبل الاستشاري المشرف على المشروع الخميس الماضي، قبل حادثة الطفل بيومين سرعة اتخاذ كافة وسائل السلامة بشكل عاجل جدا لقناة التصريف وأنهم سيتحملون اي مسؤولية تنتج عن عدم وضع وسائل السلامة حول القناة..

وبيّن الصفيان انه سوف يتم التعامل مع المقاول وفق نص المادة رقم ١٨ من العقد والتي تنص على ان يكون المقاول مسؤولاً عن كافة الخسائر والأضرار التي تلحق بالأشخاص والممتلكات من جراء تنفيذ الأعمال او صيانتها او بسبب يتعلق بها كما يكون مسؤولاً عن كافة الدعاوى والمطالبات والنفقات التي تنجم عن ذلك.



### 3 وزارات تتفق على ترحيل الوافد وإطلاق سراح المواطن بعد تنفيذ

### الحكم العام" منعاً للتكدس

### إسقاط الحق الخاص عند تغيب ذوي الأجنبي المقتول عن

### الحاكمة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 رمضان 1437 هـ - 14 يونيو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160614/Con20160614843994.htm>

فاطمة آل ديبس (الدمام)

كشفت مصادر لـ «عكاظ» أن ثلاث وزارات وضعت تنظيماً لقضايا القتل التي يكون أحد أطرافها أجنبياً، اتفقت بموجبه على ضرورة الفصل في الحق العام دون انتظار المدعي بالحق الخاص من الخارج وترحيل الجاني إلى بلاده بعد انتهاء مدة محكوميته وللمدعين بالحق الخاص إقامة دعواهم في بلاد الجاني وذلك لمنع تراكم السجناء الأجانب على ذمة تلك القضايا. وقالت المصادر أن كلا من وزارات الداخلية والعدل والخارجية فرضوا وجوب عدم النظر في قضايا القتل التي يكون أحد أطرافها أجنبياً إلا بعد إحالتها من هيئة التحقيق والإدعاء العامة بثلاثة أشهر، ويعد عدم حضور ذوي المجني عليه في الموعد المحدد للنظر في القضية تنازلاً عن الحق الخاص بوجوب على المحكمة النظر في الحق العام بشكل مستقل.



ووفق التنظيم فإن القضية تحال ابتداء من هيئة التحقيق والادعاء العام للنظر في الحقين العام والخاص وتحدد المحكمة موعداً للنظر في القضية بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وتبلغ ذلك لوزارة الخارجية مباشرة لإبلاغ ورثة المجني عليه للحضور إلى المحكمة في الموعد المحدد أو توكيل محام أو من ينوب عنهم في الحق الخاص أو بعث تنازلهم. وترسل وزارة الخارجية مذكرة عاجلة لسفارة دولة المجني عليه لإبلاغ الورثة بالحضور في الموعد المحدد وتختتم المذكرة بعبارة «علماً أنه في حال عدم حضور الورثة أو ينوب عنهم للمحكمة في الموعد المحدد فيعتبرون تاركين لحقهم في إقامة دعوى الحق الخاص.»

وفي حال عدم حضور المدعي بالحق الخاص من الخارج أو من ينوب عنه عند موعد الجلسة تنظر المحكمة المختصة في الحق العام عملاً بالمادة 150 من نظام الإجراءات الجزائية والتي تقضي بأن «لا يكون لترك المدعي في الحق الخاص دعواه تأثير على الدعوى الجزائية العامة» وتصدر حكمها وفقاً للإجراءات القضائية المتبعة.

ويبقى للورثة حق المطالبة بالحق الخاص في أي وقت خلال فترة بقاء السجين في السجن، وفي حال إكمال السجين مدة محكوميته ولم يراجع أحد الورثة فيطلق سراح السجين السعودي بالكفالة الحضورية الضامنة، ويرحل السجين الأجنبي إلى بلاده بعد انتهاء مدة محكوميته واستكمال الإجراءات المطلوبة بما فيها الرفع للجهات العليا، وتبلغ وزارة الخارجية لكي تشعر سفارة المجني عليه وأن من حق ورثة المجني عليه المطالبة بحقهم في بلاده إن أرادوا ذلك.

كما عملت وزارة الداخلية على التأكيد على إمارات المناطق بسرعة إبلاغ وزارة الخارجية عند مقتل أي وافد أجنبي في قضية جنائية، ويشمل البلاغ اسم الشخص وجنسيته ومكان عمله واسم صاحب العمل، واسم المتهم بقتله إن كان معروفاً، وعنوان ذوي القتل في بلاده إن كان معروفاً.

وتعمل وزارة الخارجية عند تلقي خطاب الإمارة بمقتل الوافد على إرسال «مذكرة عاجلة» لسفارة بلاده لإبلاغ ذويه بذلك، وإفهامهم بأن لهم حق المطالبة بالحق الخاص لدى المحكمة وأنه يلزمهم إعداد المستندات المطلوبة من حصر الإرث والوكالات وترجمتها وتصديقها لحين تحديد موعد المحكمة وفي حال التنازل بعث تنازلهم عن الجاني.



## التوظيف يعوق تطوير مستحقي الضمان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 رمضان 1437 هـ - 14 يونيو 2016م

[http://www.alwatan.com.sa/Nation/News\\_Detail.aspx?ArticleID=267114&CategoryID=3](http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=267114&CategoryID=3)

جدة: نجلاء الحربي 14-06-2016 3:02 AM

سعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لطرح مبادراتها من خلال برنامج التحول الوطني 2020، من ضمنها الاستغناء عن 150 مستفيداً من معاش الضمان الاجتماعي، وذلك بتحويلهم لأسر ضمانية منتجة، في الوقت الذي عدد فيه بعض الأكاديميين والأخصائيين الاجتماعيين جملة من العقبات والتحديات التي تستدعي المتابعة والرقابة والمحاسبة للتغلب عليها من أجل تنفيذ الرؤية.

التحويل للإنتاج

أوضح أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الدكتور إبراهيم الجوير لـ"الوطن"، أن الرؤية الطموحة التي وضعتها حكومة المملكة ووضعت لها أهدافها الاستراتيجية، بمشاركة 24 جهة حكومية، طرحت عدة مبادرات وأهداف سيتم تحقيقها خلال السنوات المقبلة، ومن ضمنها إطلاق مبادرة الأسر المنتجة الضمانية وفق رؤية وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لبرنامج التحول الوطني 2020.

وأضاف الجوير: "هدف الوزارة هو تحويل الفرد من الرعاية إلى التنمية، ومعظم المبادرات والمشاريع تواجه تحديات في بداياتها، كما أنه في جميع المبادرات العالمية لم تركز في أهدافها على موارد نفطية أو اقتصادية، إنما اهتمت بجانب القيمة الحقيقية وهي الإنسان". وأشار إلى أن الوزارة معنية مباشرة بالتنمية الإنسان وتحويله إلى فرد منتج، إضافة إلى توفير فرص وظيفية تمكن صاحب الضمان من الاستغناء عن المعاشات المقدمة له لإتاحة الفرصة لغيره من المستفيدين الجدد. مبادرات سابقة

أوضح الأخصائي الاجتماعي والخبير في قضايا العنف الأسري بمدينة الأمير سلطان العسكرية الطبية الدكتور سليمان المحبيد لـ"الوطن"، أن مبادرة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لا بد لها من عقد اتفاقيات وشراكات مع جهات متعددة من القطاع الخاص، بحيث تعمل هذه الجهات على تدريب المستفيدين من الضمان على أعمال مختلفة لتأهيلهم وإدخالهم سوق العمل. وأضاف: "هذا عبء على الدولة ولا يمكن تجاوز هذه الصعوبات إلا من خلال التعاون مع القطاع الخاص"، مؤكداً أن بعض الأسر ترفض تلك البرامج، وبالتالي يتعين على الوزارة إقناع المجتمع بأهمية التدريب والتأهيل، بدلاً من الاعتماد على المعونات المادية الرعوية. في سياق متصل، أكد مدير الضمان الاجتماعي في جدة محمد اللحيني لـ"الوطن"، أن الوزارة في وقت سابق قبل الرؤية، بدأت في تطبيق رؤية وزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً وهي التحول من الرعوية إلى التنمية، بالتزامن مع الرؤية الثانية وهي تدريب الأسر الضمانية بالشراكة مع جهات من القطاع الخاص وتأهيلها لسوق العمل.

تطوير القدرات

من بين المقترحات التي قد تسهم في مساعدة الوزارة على مواجهة التحديات الجديدة، تحفيز التنمية الاجتماعية من خلال تفعيل قدرات الممارسين المهنيين وتطوير تعليمهم وعملهم في مجال الخدمة الاجتماعية، وذلك باستخدام أسلوبها العلمي ونماذجها الفنية التي يمكن توظيفها في مختلف المجالات والميادين. كما أن الجانب الأساسي في هذا الأمر هو التعليم والتدريب المهني. وقال الجوير: "في حين نجد أن العمالة الوافدة تلقت العديد من مهاراتها داخل المملكة حتى أصبحوا من المهرة، بالتالي أبناء الوطن لهم الأولوية والفرصة للتعلم والدخول في سوق العمل مباشرة."

عوائق وتحديات

لفت الجوير إلى أنه من ضمن التحديات التي ستواجه الوزارة إتاحة فرص التدريب لأكثر عدد ممكن من الأسر المحتاجة والمعتمدة على معاشات الضمان، ولن يتم ذلك إلا بتوفير باحثين اجتماعيين بعدد كاف يتم تكليفهم لدراسة وحصر المستفيدين من المعاشات، وإخضاعهم ثم إقامتهم في فرص وظيفية تغطي احتياجاتهم. وأضاف أن الزمن الذي يكمن من خلاله تطبيق تلك التحديات يعتبر أيضاً تحدياً للوزارة في رؤيتها الجديدة.



## وزير العمل يوجه بتأهيل ودعم توظيف الفتيات الأيتام في قطاع الاتصالات

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م

[https://www.aleqt.com/2016/06/14/article\\_1062454.html](https://www.aleqt.com/2016/06/14/article_1062454.html)

«الاقتصادية» من الرياض

وجه الدكتور مفرج الحقباني وزير العمل والتنمية الاجتماعية، بدعم تأهيل وتوظيف فتيات الأيتام ممن تراعن وكالة الرعاية الاجتماعية التابعة للوزارة، للعمل في بيئة لائقة وأمنة وذات خصوصية تامة في قطاع الاتصالات، وذلك في خطوة تستهدف إلحاق مستفيدي التنمية الاجتماعية بسوق العمل وتحويلهم إلى منتجين توافقاً مع "رؤية المملكة 2030". وقد انطلقت دورة مهارات خدمة العملاء، البارحة الأولى، التي تهدف إلى إكساب الفتيات مهارات التواصل الفعال مع السيدات، إضافة إلى تأهيلهن على مسارات بيع وصيانة أجهزة الجوال وملاحقاتها. وتأتي هذه المبادرة بدعم من وزير العمل والتنمية الاجتماعية، لتمكين هذه الفئة من الاندماج في المجتمع، والانخراط في سوق العمل، ومساعدتهن في الاعتماد على أنفسهن، عبر عقد عدة دورات متخصصة في مجال الاتصالات. وقد بدأ تطبيق قرار توظيف 50 في المائة من محال بيع وصيانة أجهزة الجوال وملاحقاتها غرة رمضان الجاري، ويهدف إلى إيجاد فرص عمل للسعوديين والسعوديات الراغبين في العمل بهذا النشاط، لما توفره هذه المهنة من مردود مادي مناسب واستقرار وظيفي. وتحرص الوزارة على دخول السعوديين والسعوديات إلى قطاع الاتصالات وتسلم الوظائف فيه

والاستثمار في هذا القطاع، حيث قدمت الوزارة حزمة من التسهيلات تمثلت في البرامج التدريبية المرتبطة بالتوظيف في القطاع، إضافة إلى تقديم الدعم المادي لهم عبر القروض للرياديين والرياديات، وبإمكانهم الاطلاع عليها من خلال زيارة برنامج توطيّن قطاع الاتصالات عبر الإنترنت.



## لماذا تتمدد ثقافة العنف اجتماعياً؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1511186>

### هيا عبدالعزيز المنيع

بعيدا عن مربع الارهاب بما فيه من تفاصيل مؤلمة وخطيرة على الأمن والاستقرار كأبرز تحد يواجه المجتمع ككل بكامل مؤسساته المدنية والعسكرية.

بعيدا عن ذلك نلاحظ اتساعا لثقافة العنف داخل المجتمع السعودي، وبممارسات لا يمكن تبريرها، كحال الرجل الذي حاول قتل الطبيب المعالج لزوجته، واذكر انني اثناء مراجعتي لقسم طوارئ إحدى المستشفيات رأيت بأم عيني إحدى الممرضات وقد تعرضت لعنف من مرافق إحدى المريضات من خلال طعنها بإبرة في ذراعها.. بسبب أنها ألمت قريته عند محاولة اعطائها المغذي..

وإن كانت مشاهد العنف في المجال الطبي أخذت مساحة كبيرة من الضوء الاعلامي بسبب خطورتها وسفاهة مسبباتها، إلا ان هذا الشكل من العنف موجود في قطاعات أخرى وخاصة القطاع التعليمي.. ولنا في حادثة قتل المعلم لمسؤول ادارة التعليم في إحدى مدن المملكة بسبب الاعتراض على عدم نقله شاهد، وكذلك في حوادث اعتداء المعلمين على الطلبة وضربهم بعنف لا يتفق مع ابسط اجديات التربية..

السؤال هل هذا العنف جاء كمنتج طارئ ام هو اصيل في تربيتنا لأبنائنا وخاصة الذكور منهم؟

علميا معروف ان للعنف اسبابا ذاتية وأخرى اجتماعية مرتبطة بعدد كبير من المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة والاعلام والمسجد وخلافه من مؤسسات التنشئة الاجتماعية.. وعلينا ألا ننسى البعد التاريخي في جذر ثقافة العنف حيث سلطة القوة هي المهيمنة والمؤثرة في المكانة الاجتماعية للفرد او للمجموع

حين يؤكد الأب لابنه ان يكون ذنبا حتى لا تأكله الذئب وان عليه أن يأخذ حقه بيده وان الضعفاء هم من يرتكزون على التسامح في كل تعاملاتهم، وأن الرجل هو الذي يأخذ حقه بيده ولا ينتظر الآخرين يقومون بذلك نيابة عنه، وحين تصر الأم في توجيه ابنها على مبادلة من ضربوه في التمهيدي وربما الروضة بالضرب بل وربما زادت بإعطائه توجيهات عن اساليب الضرب والاحتيايل على الخصم لمباغتته وضربه استباقيا بهدف كسب الموقف ..

لا اريد ان احمل الأسرة الجزء الأكبر من تمدد هذه الظاهرة ولكن بالملاحظة أجد انها تمثل المؤسسة المحورية حيث غياب ثقافة الحوار وتهميش بعض الأبناء وعدم بناء عنصر الثقة في النفس عند الأبناء من خلال الدعم النفسي وتحميلهم بعض المسؤوليات بالإضافة للفرقة بين الأبناء وغير ذلك.

من جانب تأثير البعد النفسي في ارتفاع معدل ممارسات العنف، فلأسف مازال المريض النفسي مطلق الحرية في المجتمع، ولعل أخطر انواع المرضى هم المرضى العقليون حيث إن المصابين بتلك الأمراض لا يجدون حرجا في القتل.. ناهيك عن ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات بين الشباب.. مع ملاحظة تزايد حمل السلاح الابيض بين الشباب وكأنه اكسسوار إثبات للقوة ..

من يصدق ان شبابنا يحتفظون في سياراتهم بالعصا الغليظة (العجرا) والسكاكين!؟

الجدير ذكره ان بعض الدراسات الاجتماعية المحلية أشارت إلى ارتفاع استخدام السلاح الأبيض بين الشباب.. ورغم ذلك لم نجد تفعيل الأنظمة الرادعة لكل اشكال الاعتداء على الآخرين بدنيا او لفظيا قبل ان تتمدد أكثر فتصبح ظاهرة علاجها مكلفة بشريا وماديا..

خطورة انتشار هذه الثقافة بين افراد المجتمع وخاصة الشباب تستدعي مواجهتها عبر برامج متنوعة سواء بالتوعية وهي الحد الأدنى في المواجهة او اعادة تأهيل من يتسمون بالعنف او معاقبة صارمة لمن لا يتحكم بانفعالاته، مع ضرورة بناء أدبيات تربوية متسامحة ومتكاتفه بين اعضاء المجتمع توصل للتعايش والقبول والحب والايجابية واحترام الآخر كعنصر وقاية بعيد المدى..



## شركاؤنا المعوقون .. هلّا تحولوا معنا !

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م

<http://www.alhayat.com/Opinion/faisal-alassaf/16064674>

### فيصل العساف

من بواكير بركات التحول الوطني 2020 أن الوزير شمر عباءته عن كتفيه، فالمحاسبة الدقيقة جعلت من ذلك «المشلع» عبئاً ثقيلاً بعد أن كان فاعلاً مهماً في عملية الواجهة الاجتماعية. كانت اللقاءات الصحافية للوزراء - خلال الأسبوع الماضي - بشرحون فيها مبادراتهم نحو عملية التحول، تشبه إلى حد بعيد المقابلات الشخصية، اجتهد الوزراء أن يقدموا من خلالها أفضل ما لديهم، سواءً من ناحية الحضور الذهني أم الوضوح التام والشفافية في التعاطي مع أسئلة الحاضرين، مما انعكس في شكل سلس على عملية التلقي والتفاعل مع أطروحاتهم وأهدافهم.

في الواقع، أنا هنا لست في مقام المزايدة على مجهودات العاملين على مشروع التحول، لكنها المسؤولية الوطنية والاجتماعية التي تحتم وضع اليد على مكامن القصور إن وجدت، وتبقى وجهات النظر محل اختلاف في سبيل منشود واحد يهدف الجميع إلى بلوغه والتربع على قمته، ألا وهو وطن تتحقق فيه الضروريات لجميع مواطنيه.

مما لا شك فيه، أن ذوي الاحتياجات الخاصة في السعودية يكابدون وعائلاتهم صنوفاً متعددة من المعاناة، وإذا كان من غير المقبول في السابق ألا تتم معالجة أحوالهم في الشكل اللائق الذي يستحقون، فإن ذلك لن يكون مقبولاً في اللاحق، في ظل طفرة التحول الطموحة والمرجوة.

تشير الإحصاءات - غير الرسمية - إلى أن ثمانية من بين كل ألف مواطن يعانون حالة من حالات الإعاقة، وتشير الوقائع إلى جهود كبيرة تبذلها الدولة في سبيل احتواء الأمهم، لكن الحقائق الماثلة على الأرض تؤكد أن المقدرين من بين السعوديين الذين قدر لهم أن يعولوا معوقين اختاروا انتداب ذويهم إلى دول تقدم لهم ما يتفوق بمراحل على ما تقدمه المراكز المتخصصة لدينا، إما بسبب القصور في تهيئة الخدمة الملائمة، أو لعدم التمكن أصلاً من إيجاد المكان الذي يتقبل حالات أبنائهم بفعل التكديس جراء قلة مراكز تقديم الرعاية المطلوبة. أحد الأصدقاء اضطر هو إلى البقاء في وظيفته «المرموقة» ومصدر رزقه الوحيد، فيما انتقل أبناؤه وزوجته إلى إحدى الدول المجاورة لمرافقة ابنتهم المريضة بالتوحد.

تقرير سابق لوزارة الصحة كشف وجود 730 ألف حالة إعاقة «مسجلة» في المملكة، يتلقى الخدمات منها 24 ألف حالة فقط! إن رؤى الوزارات ذات الاختصاص المتعلقة بذوي الإعاقة ينبغي أن تواكب المأمول منها، فالعمل المكثف الذي لا يقبل المبررات هو عنوان المرحلة القادمة العريض، بناء عليه، فإن بلوغ الأهداف الاستراتيجية يلزم أن يكون في عيون القائمين على تحقيقه بمثابة الكفارة عن سنوات الإهمال والتسويق وتضييع الحقوق التي طالبت الجميع، سواء أكانوا المستهدفين من ذوي الإعاقة أم القائمين عليها والمشرفين الذين يجب أن ينالهم من حظ التحول جانباً، إذ ليس من المعقول أن يوجد في يومنا هذا سعوديون وسعوديات من أصحاب الكفاءة الحاصلين على الشهادات المؤهلة لتعليم المعوقين في جميع الاختصاصات، ثم يتم التعاقد معهم في بعض مراكز التأهيل الحكومية إما بالمجان «تطوعاً» نظراً للحاجة الملحة إليهم وعدم وجود أرقام وظيفية لهم، أو بمرتبات شهرية لا تتجاوز الثلاثة آلاف ريال، في مشهد طارد لا يتوافق على الإطلاق مع طبيعة العمل المضنية، ولا المخرجات المستهدفة، إحدى خريجات كلية التربية في جامعة الملك سعود قسم التربية الخاصة، تعمل اليوم كإدارية متمكنة في إحدى البنوك السعودية الرائدة!

خطة تحول 2020، انتظرها المواطن السعودي بشغف المتعطر إلى نهضة نوعية تضاهي طموحاته، وكذلك تطلعات أولي الأمر في بلاده، وتزاحمت فيها وإليها الأفكار النبيلة نحو وطن أمثل يتحقق فيه الأمان النفسي قبل أي شيء. لذا، فإنه يقع على عاتق القائمين عليها مراعاة المشكلة الحقيقية لأولئك الذين ينشدون سبل النهوض بهم وبمن خلفهم، التي تكمن في أنهم ليسوا سكناً يطالب به الجميع، أو بطالة ينبغي مكافحة أخطارها من خلال القضاء عليها أو تقليصها، إنما في كونهم «حالات»، لا يعرف مدى شدة معاناتها سوى من تكبد شقاء معايشة حاجاتها.

## حقوق الإنسان في العالم

## أمام مجلس حقوق الإنسان المملكة تدعو لحاسبة إسرائيل وتقديم مجرمي الحرب في سوريا للعدالة الدولية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م  
<http://www.alriyadh.com/1511312>

جنيف - واس  
بدأت في جنيف اليوم أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تستمر حتى إرة يوليو القادم.  
وفي كلمة ألقاها اليوم السفير فيصل طراد مندوب المملكة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أمام المجلس أكد أن المملكة العربية السعودية التي تفخر بإتباعها الدين الإسلامي الحنيف منهاجا ودستورا، تحرص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، التي كفلتها الشريعة الإسلامية وعلى الأخص الحق في حياة كريمة وتنمية مستدامة وازدهار وبما يضمن أمن واستقرار الوطن.  
وأضاف أن اعتماد رؤية المملكة 2030 ما هي إلا تجسيدا واقعيا لحرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - آل سعود - وحكومته على ضمان مستقبل أفضل للوطن وأبنائه على كافة الأصعدة، كما يأتي استمرار التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الانسان من خلال مذكرة التفاهم الموقعة معهم والتعاون مع كافة آليات مجلس حقوق الإنسان شاهد آخر على هذا الحرص.  
وجدد السفير طراد مطالبة المملكة العربية السعودية للمجتمع الدولي باتخاذ إجراءات لوقف أطول انتهاك لحقوق الإنسان سجله التاريخ المعاصر، وهو معاناة الشعب الفلسطيني التي طالبت لأكثر من ستين عاما جراء الممارسات الإسرائيلية العنصرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قتل ممنهج وتعذيب وحصار للشعب الفلسطيني وتدمير لممتلكاتهم وعمليات تهويد القدس وفقا لما يعرف بـ "خطة القدس 2020"، مشيراً إلى انه قد حان الوقت لمحاسبة إسرائيل دولة الاحتلال عن جرائم الحرب البشعة ضد الشعب الفلسطيني، كما نجدد الدعوة إلى ضرورة تفعيل قرارات الشرعية الدولية لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في تحقيق حريته و استقلاله، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.  
وحول الأوضاع في سوريا تساءل السفير طراد إلى متى سنقف مكتوفي الأيدي ونشاهد المعاناة اليومية للشعب السوري الشقيق والتي طالبت لأكثر من خمس سنوات، عاجزين عن اتخاذ أية خطوات عملية ملموسة لوقف سفك دماء الأبرياء ولحماية الأطفال والنساء من جميع الانتهاكات التي يرتكبها نظام بشار الأسد والمليشيات الإرهابية التابعة له والقوات الأجنبية المساندة له والتي أدت إلى قتل ما يزيد عن 300 ألف شخص وتشريد أكثر من نصف الشعب السوري، وحصار ما يزيد عن نصف مليون شخص.  
وقال: إن الغارات الأخيرة في مدينة حلب والمناطق المحيطة بها حصدت أرواح مئات الشهداء جلهم من النساء والأطفال ودمرت مراكز طبية واستهدفت مناطق سكنية.  
وأوضح أن المملكة دعما لذلك، قدمت مؤخرا مساهمة مالية ببلغ 100 ألف فرنك سويسري لدعم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا.  
وتجدد المملكة مطالبتها بتوحيد الموقف الدولي لتقديم مجرمي الحرب في سوريا للعدالة الدولية، وتقديم الدعم الكافي لقوى المعارضة المعتدلة ولحماية المهجرين واللاجئين السوريين.  
وأكد السفير طراد إدانة المملكة للإرهاب والتطرف العنيف بكافة أشكاله، ومهما كانت دوافعه أو مبرراته وأيا كان مصدره أو ضحاياه، مشدداً على أن الإرهاب لا دين ولا هوية ولا جنسية له وبالتالي لا يمكن على الإطلاق القبول بالصاق تهمة الإرهاب بأي دين أو عرق أو جنس.

وفي هذا الصدد أدان الإرهاب الذي ضرب فلوريدا وبيروت بالأمس، مطالباً المجتمع الدولي بالقيام بمسؤولياته في محاربة ومكافحة الظروف المساهمة في نشأته وانتشاره، موضحاً أن المملكة ولتأكيد التزامها بمحاربة الإرهاب وبوصفها من أوائل الدول المنضمة للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، سعت لتشكيل التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب الذي ضم حتى الآن 35 دولة.

واختتم كلمته قائلاً: إن المنادة بعالمية حقوق الإنسان لا تعني فرض مبادئ وقيم وثقافات تتعارض مع قيمنا وثقافتنا وديننا الإسلامي الحنيف، مؤكداً على رفضها والمطالبة باحترام اختلاف القيم والثقافات، تجسيداً لعالمية حقوق الإنسان.



## 168 مليون طفل ينخرطون في العمل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م

[http://www.alwatan.com.sa/Nation/News\\_Detail.aspx?ArticleID=267112&CategoryID=3](http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=267112&CategoryID=3)

أبها: الوطن 2016-06-14 12:41 AM

تحذر منظمات أممية وحقوقية عالمية من ارتفاع معدلات الأطفال الذين ينخرطون في العمل يوميا، إذ إن هناك 168 مليون طفل عامل يشتغلون في سلاسل التوريد المختلفة، بدءاً من الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات والبناء وغيرها، وذلك حسبما ورد في تقرير نشرته منظمة العمل الدولية.

وتُعرف "سلاسل التوريد" بأنها منظومة من المؤسسات والتكنولوجيا والموارد التي تعمل على نقل المنتجات والخدمات من الموردين إلى العملاء، وهي تعمل على تحويل الموارد الطبيعية والمواد الخام إلى المنتج النهائي الذي يصل إلى العميل النهائي.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للأمم المتحدة والطفولة "اليونيسيف" قدّرت في تقرير صدر في مارس الماضي، معدلات عمالة الأطفال في العالم بـ150 مليون طفل، بين سني الخامسة والرابعة عشرة عاماً، ووفقاً للتقرير أيضاً فإن نصيب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من هذا العدد، يصل إلى 13.5 مليون طفل بنسبة تصل إلى 9.9%

ورغم وجود التشريعات التي تكافح عمالة الأطفال في العالم العربي، إلا أن ما تشهده بعض البلاد من أزمات سياسية أجبرت كثيراً من الأطفال على العمل ويتجلى ذلك في عدة دول، منها: العراق وسورية واليمن وليبيا، وغيرها.



# كاريكاتير



AL-HAYAT  
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9  
رمضان 1437هـ - 14 يونيو  
م2016

[http://www.alhayat.com/  
Opinion/Naser-  
Khames/16064658](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/16064658)



الرياض  
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء  
9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو  
م2016

[http://www.alriyadh.com/  
/comic](http://www.alriyadh.com/comic)